المحاضرة التاسعة: آثار الفساد المالي والإداري على الناحية الاقتصادية

يقود الفساد إلى العديد من النتائج السلبية على التنمية الاقتصادية، أهمّها:

- تدني النمو الاقتصادي نتيجة خفض معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، لأن المستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد خشية أن يضطر إلى دفع الرشاوى.
- هروب الاستثمارات الوطنية للخارج وعدم استقطاب الأجنبية للداخل بسبب غياب الحوافز.
- إضعاف الإيرادات العامة للدولة نتيجة التهرب من دفع الضرائب والرسوم باستخدام الوسائل الاحتيالية.
- إهدار أموال الدولة وسوء استغلالها مما يعيق الفائدة المرجوة من الاستغلال الأمثل لها.
- تدني كفاءة الاستثمارات العامة وإضعاف مستوى الجودة والتكلفة وعدم الالتزام بمواعيد إنجاز المشاريع في الصفقات نتيجة إبرامها وفق المصالح الشخصية (الرشاوى..) والتغاضي عن المواصفات والشروط القياسية المطلوبة.
- هجرة الكفاءات الاقتصادية نظرا لغياب التقدير وبروز المحسوبية والمحاباة في تقلّد المناصب.
- سوء توزيع الثروة والدخل بين أفراد المجتمع، إذ تستفيد القلة –أصحاب النفوذ والسلطة– على حساب الكثرة، فيزداد الأغنياء غِنىً على حساب الفقراء.
- إحداث الأزمات الاقتصادية من خلال السياسات الاحتكارية.
- الفشل في الحصول على المساعدات والقروض الأجنبية كنتيجة لسوء سمعة النظام السياسي.